العرب
الإثنين 2021/08/30
السنة 44 العدد 12164

أسواق الموصل تنهض ببطء من دمارها

تجار في انتظار دعم حكومي لم يأت

يحاول سكان الموصل جاهدين العودة إلى حياتهم ونشاطهم التجاري والاقتصادي رغم عدم توفر الإمكانيات المادية لذلك، فالحكومة وعدتهم بالتعويضات لكنها لم تف بوعدها، لذلك نجح عدد قليل من التجار في فتح محلاتهم في حين ما زالت الأغلبية عاجزة عن توفير المال الكافي لترميم دكاكينهم وشراء السلع.

بضاعة في انتظار الزبائن

الموصل (العراق) - عاد أحمد رياض أخيرا إلى متجره في سوق الكورنيش في الموصل القديمة الذي تمكّن من إعادة بنائه بماله الخاص، لكن بعد أربع سنوات من نهاية الحرب، لا يزال السوق مدمّرا كما أجزاء أخرى من المدينة، بانتظار دعم حكومي لم يأت.

من متجره في السوق التاريخي في المدينة التي زارها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأحد، يقول أحمد البالغ من العمر 22 عاما، "عادت الحياة تدريجيا إلى منطقتنا المنكوبة بعد إعمار محلاتنا على حسابنا الشخصي".

ويضيف "لم نحصل على أي تعويض حكومي أو من المنظمات المهتمة".

> **10**
> في المئة فقط من التجار باشروا العمل لأن الكثير منهم لا يملكون المال للعودة إلى نشاطهم

تبدو المتاجر التي فتحت أبوابها كواحة حياة صغيرة وسط دمار كبير لا يزال واضحا للعيان في السوق الذي كان يعجّ بالزبائن قبل العام 2014، أي قبل سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة.

اليوم، عدد الزبائن محدود ولا يقارن بالأيام الذهبية، لأن موارد السكان الخاصة لا تكفي وحدها لإعادة السوق المحاذي لجسر الموصل القديم ونهر دجلة إلى ما كان عليه قبل الحرب شريانا اقتصاديا حيويا للمنطقة.

ويوضح أحمد أن من بين نحو 400 متجر وكشك "10 في المئة فقط عادت إلى العمل. كثيرون يجدون صعوبة في إعادة فتح متاجرهم من جديد لأنهم لا يملكون المال".

في صيف العام 2017، أقيمت احتفالات رسمية لمناسبة "تحرير" الموصل التي كانت تعتبر معقل تنظيم الدولة الإسلامية الذي احتل لأكثر من ثلاث سنوات مساحات واسعة من العراق، على أيدي القوات العراقية، لكن أهالي المدينة وجدوا أنفسهم بعد ذلك وسط ركام منازلهم ومحلاتهم.

وحتى اليوم لا يملكون إمكانات إعادة الإعمار. بالإضافة إلى سوق الكورنيش، لا يزال الدمار واضحا في سوق باب السراي التاريخي والمدينة القديمة التي زارها البابا فرنسيس في مارس الماضي وصلّى فيها على أرواح "ضحايا الحرب". وتقدّر مصادر حكومية أن أكثر من 80 في المئة من بناها التحتية وأبنيتها لا تزال مدمرة.

ورغم تردي الظروف الاقتصادية، لم تشهد الموصل ذات الغالبية السنية تظاهرات خلال موجة الاحتجاجات في أكتوبر 2019 ضد الفساد والفقر وسوء الإدارة، لكن سكانها كانوا يشعرون بتضامن مع بقية العراقيين في بغداد والجنوب.

ويشعر أهل المدينة عموما بوجود إهمال حكومي لهم بسبب ما يرون أنه مركزية شديدة تؤخر وصول الأموال وصرف حصصهم من الموازنة، وبالأخص صرف التعويضات عن الأضرار التي تسببت فيها الحرب.

ويقول مدير دائرة التعويضات في المحافظة محمود العكلة، إن هناك حتى اليوم أكثر من مئة ألف طلب في نينوى للحصول على تعويضات قدمّها من "تضرروا جرّاء عمليات التحرير وما رافقها من قصف وتفجير وتدمير للبنى التحتية الأساسية".

لكن حتى الآن "لم يشمل التعويض المادي إلا قرابة 2600 فقط"، فيما تم النظر بأكثر من 66 ألف طلب للتعويض.

ويقول سعد غانم البالغ من العمر 40 عاما والذي تقدّم بطلب تعويض للأضرار التي لحقت منزله، إنه لم يتلقّ شيئا بعد. ويضيف "حسب معلوماتنا، فإن دائرة التعويضات في محافظة نينوى أنجزت المعاملة ورفعتها إلى الدوائر الحكومية المعنية في بغداد التي لم تقدّم لنا التعويض حتى الآن" .

ويحمّل قائمقام قضاء الموصل زهير الأعرجي مسؤولية التأخير إلى "لجنة التعويضات في بغداد، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة المالية".

ويوضح أن "إعادة إعمار البنى التحتية شملت 80 في المئة" منها في المدينة، "لكن مشاريع الجانب الصحي متأخرة ولم ينجز منها إلا ما بين 30 إلى 40 في المئة".

وتبلغ كلفة إعادة إعمار نينوى بحسب مصدر رسمي مئة مليار دولار، وهو رقم خيالي بالنسبة إلى ميزانية الدولة العراقية المحددة بتسعين مليار دولار تقريبا للعام 2021.

في السوق الذي يعود رويدا لينبض بالحياة، تشهد المبيعات ارتفاعا، ويتزايد معها عدد الوظائف الجديدة في بلد يوجد فيه عاطل عن العمل من بين كل خمسة مواطنين، وفق الأرقام الرسمية. وباتت الحاجة إلى هذه الوظائف اليوم أكثر من أي وقت مضى بسبب الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وتزايد معدلات الفقر.

ويأتي عمار حسين البالغ 50 عاما وهو صاحب مطعم في شارع الدواسة القريب، يوميا إلى السوق للتبضّع لمطعمه. ويقول الرجل "وفّر افتتاح متاجر السوق عليّ الوقت والجهد والمسافة، كما أن أسعاره مناسبة جدا".

لكن ذلك لا يكفي في رأيه، "ينبغي أن تعوّض الحكومة للمتضررين من أصحاب المحال حتى يتمكنوا من إعمار محلاتهم ويعود السوق إلى سابق عهده".

ويقول صلاح الدين حسين علي البالغ من العمر 64 عاما بينما يحمّل بضائع على شاحنته، "رغم أن العمل ليس كالسابق لكنه جيد ويتطوّر باستمرار".

تجارة المواد الأساسية منتعشة

وينقل حسين علي البضائع المختلفة من "أقمشة وعدد يدوية وأدوات تبريد وغيرها" إلى جميع أرجاء محافظة نينوى من السوق الواقع في عاصمتها الموصل التي شكّلت تاريخيا مركزا وممرا تجاريا مهما ينقل البضائع إلى داخل العراق وخارجه.

ودفع البطء في عملية إعادة الإعمار رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى زيارة الموصل في 16 أغسطس، قبل شهرين من الانتخابات النيابية المبكرة، معلنا من هناك عن تشكيل "لجنة إعمار الموصل" لرسم "خارطة شاملة وخطة عمل".

كذلك ينتظر علي محمود البالغ من العمر 42 عاما والذي كان يمتلك متجرا لصناعة الأثاث الخشبي في سوق النجارين، دعما ماديا لإعمار متجره. ويقول "أتمنى أن أعيد إعمار محلي الذي كان مصدر رزقي والعودة مجددا إلى المنطقة لكنني لا أمتلك المال الكافي".

الليبيون يغرقون في الظلام ومحاصرون بحرّ الصيف

طرابلس - يلف ظلام شديد أحياء بأكملها في ليبيا بسبب الانقطاعات العشوائية للتيار الكهربائي، في مشهد يتحكّم في يوميات الليبيين منذ نحو عشر سنوات وسط عجز عن إيجاد حلول له، رغم انفراجة سياسية بدأت منذ فترة.

وتتنافس واجهات المتاجر في عروض جذب الزبائن.. في شارع غرغامش التجاري في طرابلس، تتنوّع السلع بين تحف صغيرة وملابس ومطاعم وجبات سريعة، وتفصل بين المحلات التجارية مولّدات كهربائية يكاد عددها يساوي عدد المحال التجارية. مع انقطاع التيّار الكهربائي مرات عدّة في اليوم بمعدل إجمالي يناهز 12 ساعة خلال فصل الصيف، يتصاعد ضجيج لا ينقطع من المولدات في المدينة التي اعتادت أصواتها. ويغزو الدخان الرمادي ذو الرائحة الحادة شوارعها ليلاً. فيما تغرق أحياء بأكملها في العتمة مع حلول الليل.

وفي الوقت الذي تستطيع فيه الشركات، ويقدر فيه الأثرياء، على شراء المولدات لتبريد المكاتب والمنازل، ليس بوسع الفقراء سوى الجلوس في الليالي الحارة بلا تكييف أو مروحة كهربائية.

ويأسف الصيدلاني سفيان رجب الزرقاني (23 عاما) "لحالة الظلام التام" في بعض الأحيان، مشدداً بانفعال على أنّ التيار الكهربائي "من متطلبات الحياة وواجب على الدولة أن توفره للمواطن".

وعانى الليبيون منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011 من جراء انتشار الفوضى في البلاد في ظل يوميات يشوبها فقدان التيار الكهربائي والتضخم وانعدام الأمن.

الفقراء يعانون

وتقادمت البنية التحتية في ليبيا وانهار الاقتصاد، إلا أنّ هذه الدولة غنية بموارد الطاقة، وعدد سكانها الذي يدور حول سبعة ملايين، ليس كبيرا على تقاسم أرباح احتياطات أفريقيا الأكثر وفرة.

وبزغ الأمل من جديد مع وصول حكومة انتقالية إلى السلطة بعد وقف إطلاق النار صيف 2020، غير أنّ الليبيين ما زالوا يعانون من تقنين التيّار الكهربائي.

يقول الطالب الجامعي نادر النعاس (25 عاماً) وسط ضجيج صادر عن مولّد، "لا شيء تغيّر. الوعود التي قطعتها الحكومات المتعاقبة لم تُحترم".

يصبح الوضع أكثر مأسوية، عندما تتجاوز درجات الحرارة الأربعين، وتتفاقم الأوضاع بالنسبة إلى أولئك العاجزين عن ابتياع مولّد على غرار أحمد (اسم مستعار) الذي ينام فوق "سطح المبنى هرباً من الحرّ" في شقته التي ينيرها "بمصباح يدوي" فحسب.

يقول أحمد إنه يهرب في المساء إلى خارج المنزل بحثا عن متنفس، حيث يقصد الشاطئ للاستمتاع بنسيم البحر، رغم المساحات الطويلة من الكورنيش التي تغرق في الظلام بسبب أزمة الكهرباء.

ويقضي عبدالمنعم الحجاجي، وهو عامل في مقهى، ساعات المساء مع أسرته في حديقة صغيرة قرب شقتهم لأن أجره الهزيل لا يكفي سوى الإيجار وضروريات الحياة.

يقول الحجاجي "نقضي معظم الوقت في المساء في الخارج حتى يشعر أطفالنا بالنعاس"، مضيفا أن مشكلة انقطاع الكهرباء تتفاقم كل صيف، مع زيادة الطلب. وقالت زوجته منى، إنها تنتظر عودة الكهرباء للقيام بالأعمال المنزلية، وتسهر أحيانا حتى منتصف الليل.

في شرق ليبيا، يسود وضع مماثل في بنغازي، مهد انتفاضة عام 2011.

ولا يخفي البقّال أسامة الدلح استياءه قائلا "هذه الانقطاعات ترهقنا، تؤثر علينا نفسياً وتتسبب لنا بخسائر.. نحن في حاجة إلى حلّ جذري".

> رغم الأمل الذي عاد من جديد مع وصول حكومة انتقالية إلى السلطة ما يزال الليبيون يعانون من تقنين التيار الكهربائي

بينما يقول علي العوامي الميكانيكي، إن أعماله تعطلت بسبب انقطاع الكهرباء، "أعمل في هذه السيارة منذ أسبوع". ثم يضيف "أصبحنا نعيش في سجن كبير، فهل المطلوب منّا الهجرة وترك البلاد"؟

كيف يفسّر شحّ الكهرباء المزمن؟ ينتقد ديوان المحاسبة الليبي صاحب الدور الرقابي الإدارة السيئة للشركة العامة للكهرباء ومشاريعها غير المنجزة وكذلك استثماراتها.

ويعزو مسؤول في الشركة رد على أسئلة الصحافيين الأسباب إلى "معاناة" شركة الكهرباء من "ضعف وتهالك البنى التحتية منذ عشرة أعوام بينما هناك حاجة في معظم المحطات إلى عمليات صيانة" واسعة النطاق.

وتعرضت العشرات من خطوط التوتر العالي لنقل التيار الكهربائي للتدمير خلال الهجوم الذي شنّه المشير خليفة حفتر على العاصمة طرابلس بين أبريل 2019 ويونيو 2020.

وأدت مغادرة شركات أجنبية البلاد إلى تأخر تشييد منشآت جديدة. وبالتوازي، تزدهر التجارة في أسلاك النحاس المسروقة التي تباع في السوق السوداء.

ويوضح المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أنّ "الإنتاج اليومي للطاقة يتراوح حاليا بين خمسة آلاف و5.5 آلاف ميغاواط"، كاشفاً أنّ "هذا الرقم لا يلبي الطلب على الطاقة الذي يرتفع في وقت الذروة خلال فصلي الصيف والشتاء إلى ما بين سبعة آلاف وثمانية آلاف ميغاواط".

ويلفت المصدر نفسه إلى العمل على تشييد محطة في مصراتة (غرب) وأخرى في طرابلس بطاقة إجمالية تبلغ 1300 ميغاواط، على أن تباشرا الإنتاج خلال الفصل الأول من عام 2022. كما ستبني شركة "ميتكا" اليونانية محطة ثالثة في طبرق (أقصى الشرق).

إلى حين تحقق ذلك، تنمو تجارة المولدات المربحة على هامش أزمة شحّ الطاقة، وتتفاوت أسعار سلعها المعروضة بين بضع مئات وآلاف الدولارات.

ويشهد التاجر حميدة انتعاشة اقتصادية، حيث تمكن من بيع 3 آلاف مولد صيني خلال الصيف الماضي، كانت تمثل مخزونه بالكامل، في أقل من شهرين، مقارنة بأقل من ألف مولد فقط، باعها من متجره في الفترة نفسها من سنة 2019.